● أخبار قصيرة

طهران مستعدة للتعاون الإقتصادي مع سيئول

إستقبل وزير الخارجية الإيراني بالوكالة علي باقري كني، نائب وزير الخارجية الكوري الجنوبي جانغ بيونغ وان على هامش إجتماع منتدى حوار التعاون الآسيوي.
وأكد باقري، خلال اللقاء، على ضرورة الحوار وتبادل الوفود الدبلوماسية للتخطيط في مجال تنمية العلاقات، معلناً عن استعداد إيران لتوسيع التعاون الثنائي لاسيما الإقتصادي والتجاري.
من جانبه، رحب نائب وزير الخارجية الكوري الجنوبي بتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، وأشار إلى التعاون الجيد بين البلدين للإفراج عن الأرصدة المجمدة، مبدياً أمله في أن نشهد تطوير العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية مستقبلاً.

إنتاج النفط الإيراني يرتفع بنسبة ٦٠٪

كشف وزير النفط عن ارتفاع إنتاج النفط الإيراني بنسبة ٦٠٪، معلناً زيادة الصادرات النفطية بنسبة ضعفين ونصف.
وعلى هامش اجتماع مجلس الوزراء أمس الأربعاء، صرح جواد أوجي: إن مؤشر نمو قطاع النفط والغاز قد ارتفع الى ٢٠٪ بعد أن كان سلبياً عند ٣٥٪. مضيفاً بأن قيمة الصادرات التي كانت تتراوح بين ٩ و ١٠ مليارات دولار سنوياً عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بلغت حالياً ٣٦ مليار دولار.

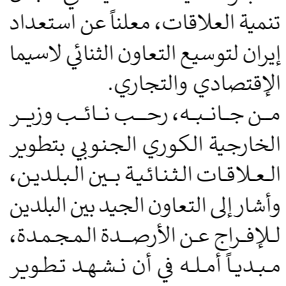

إيران ترد على العقوبات الإقتصادية الأمريكية

علقت الممثلية الإيرانية في نيويورك على العقوبات الإقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران.
وقالت الممثلية الإيرانية رداً على سؤال رويترز حول العقوبات الجديدة التي فرضتها واشنطن ضد إيران يوم الثلاثاء: إن هذا جزء من الحرب الإقتصادية الجائرة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الإيراني.
وأضافت: إنهم يشنون الحرب ونحن أيضاً ندافع وفقاً لذلك.
وأعلن مكتب البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة بنيويورك أنه ما يقرر مصير هذه الحرب الإقتصادية هو قوة الإرادة وليس قوة فرض العقوبات.

أبرزها قطاعا السياحة والإنشاءات

نُذر الحرب مع حزب الله تحاصر اقتصاد الكيان الصهيوني

الوفاق/ وكالات

بدأت قطاعات الاقتصاد الصهيوني تترقب تطورات الأوضاع على الحدود الشمالية مع لبنان، التي تشهد تصعيداً مطرداً منذ قرابة الشهر، وسط مخاوف من تحول الاشتباكات اليومية بين حزب الله لبنان والعدو الصهيوني إلى حرب مفتوحة. وما تزال غالبية القطاعات الاقتصادية في الكيان تعاني من تبعات الحرب المستمرة على قطاع غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وأبرزها قطاعا السياحة والإنشاءات، وبدرجة أقل قطاعا الخدمات والزراعة.

مخاوف صهيونية

إلا أن المخاوف الكبرى لدى الصهاينة هو بنك الأهداف المعلن لدى حزب الله ضد مواقع إستراتيجية، وهو ما ظهر في فيديو أعده الحزب يكشف تفاصيل دقيقة لأبرز المواقع الحيوية التي قد يستهدفها في أي حرب مقبلة. وبالعودة إلى حرب عام ٢٠٠٦ مع حزب الله، فان التبعات الاقتصادية والسياسية كانت شديدة التأثير على الكيان في ذلك الوقت. ويخشى الصهاينة اليوم من أن تصعيد التوتر في الشمال إلى حرب يعني أن الكلفة التي سيدفعها الكيان ستزيد على الكلفة الحالية التي تتسبب بها الحرب على غزة.

قطاع الكهرباء

في قطاع الكهرباء على سبيل المثال، كشف الرئيس التنفيذي لشركة نوجا لإدارة أنظمة الكهرباء، شاؤول غولدشتاين، أن انقطاع الكهرباء في الكيان لمدة ٧٢ ساعة سيجعل العيش مستحيلاً، وأن حزب الله يمكنه أن يضرب الشبكة الإسرائيلية بسهولة. هذه التصريحات التي صدرت عن غولدشتاين الأسبوع الماضي في فعالية اقتصادية، لاقت صدى واسعاً وصل حد الدعوة إلى إقالته من منصبه.
ولا يعاني الكيان حالياً من نقص في الكهرباء، رغم أن مثل هذا النقص قد ينشأ بين عامي ٢٠٢٨ و٢٠٢٩ بحسب تقديرات وزارة الطاقة. وفي الوقت نفسه، يعاني الكيان من مشكلة مزمنة في صناعة الطاقة، وهي الفشل في تحقيق أهداف الإنتاج من الطاقة المتجددة التي حددتها الدولة لنفسها، بحسب ما أوردته هذا الأسبوع صحيفة غلوبس المختصة بالاقتصاد. كما يعاني الكيان الصهيوني من أزمة مركزية في قطاع الطاقة، وهو ما يجعلها عرضة للظلام في حال ضرب هذه المنشآت من جانب حزب الله.

السياحة والزراعة

بعد ٩ شهور على الحرب على قطاع غزة، يعاني الكيان من تراجع بنسبة ٨٠٪ بحركة السياحة الوافدة، بحسب بيانات مكتب الإحصاء الصهيوني. وبلغ عدد السياح الذين زاروا الكيان في الشهور الخمسة الأولى من العام الجاري ٤٠٠ ألف -بما يشمل الزوار من غير السياح لأغراض العمل على سبيل المثال- نزولاً من مليوني سائح خلال الفترة المقابلة من ٢٠٢٣.
وما تزال عشرات شركات الطيران العالمية، تعلق رحلاتها من «إسرائيل» وإليها بسبب الحرب، وسط نفور السياحة من الكيان كقبلة لهم.
ومع فرضية الحرب في الشمال، فان مطاري بن غوريون وحيفا، سيكونان ضمن بنك أهداف حزب الله، كما ظهر في الفيديو الأخير الذي يكشف أبرز المواقع الحيوية في الأراضي المحتلة.
ويعني ذلك، أن الكيان لن يكون في وارد القدرة على استقبال رحلات طيران، سواء مدنية أو عسكرية في مطارات الشمال والوسط، بينما يبقى مطار رامون (جنوب) قادراً على العمل، إلا أنه وقع هو الآخر ضمن أهداف المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.
أما في مجال الزراعة، فما تزال المستوطنات المحاذية لقطاع غزة، أوكما يفضل الصهاينة تسميتها بـ«سلة غذاء إسرائيل»، مناطق عسكرية مغلقة، رغم تشجيع الحكومة للمستوطنين هناك بالعودة إلى منازلهم؛ لكن الأزمة الكبرى، والتي تعاني منها «إسرائيل» اليوم، أن مناطق الشمال والتي تتميز بتربتها الخصبة، أصبحت منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مناطق عسكرية أو أراضي غير قابلة للاستغلال في ظل القصف المتبادل مع حزب الله.

إحباط صهيوني

ورغم أن الحرب في الشمال لم تبدأ، فان قادة الأعمال في الكيان الصهيوني محبطون من إدارة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ما دفع البعض منهم إلى التفكير في دخول السياسة لمنافسته. والأسبوع الماضي، دعا منتدى ضم أكبر ٢٠٠ رجل أعمال في الكيان، يتألف من مالكي ورؤساء ورؤساء تنفيذيين لشركات كبرى، إلى إجراء انتخابات مبكرة «لإنقاذ إسرائيل من أزمة اقتصادية عميقة».
وضم المنتدى في تل أبيب نصف الشركات المدرجة في مؤشر بورصة تل أبيب (TA-٣٥)، بما في ذلك الرؤساء التنفيذيون لأكبر البنوك العاملة في الكيان. تأتي هذه الدعوات بينما تشير تقديرات البنك المركزي إلى أن الحرب على غزة فقط دون حزب الله ستكلف نحو ٦٧ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٥، أو ما يقرب من ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. بينما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ لأول مرة منذ ٨ سنوات، وفقاً لصندوق النقد الدولي، فيما تتجه الحكومة هذا العام إلى تسجيل أحد أكبر العجوزات في ميزانيتها هذا القرن في ٢٠٢٤.

البنك المركزي يستعد

من جانب آخر، طلبت هيئة الرقابة المصرفية، التابعة لبنك إسرائيل المركزي من البنوك وشركات بطاقات الائتمان، الرد على سيناريو «متطرف» لإجراء اختبارات الضغوط، إذا اتسعت رقعة الحرب على غزة لتشمل جبهة لبنان.
ووفقاً للسيناريو الذي أعده البنك المركزي في أبريل/ نيسان الماضي، فان توسع الحرب سترافقه قفزة حادة وفورية في العائد على سندات الحكومة لأجل ١٠ سنوات، كما أن التصنيف الائتماني للكيان سيشهد خفضاً، وسيتم رفع الفائدة بصورة حادة، مع زيادة في علاوة المخاطر التي تنعكس في شكل آكل سريع لأصول المالية العامة، بما في ذلك الأسهم وسندات الشركات.

كشف الرئيس التنفيذي لشركة «نوجا» لإدارة أنظمة الكهرباء أن انقطاع الكهرباء في الكيان لمدة ٧٢ ساعة سيجعل العيش مستحيلاً، وأن حزب الله يمكنه أن يضرب الشبكة الإسرائيلية بسهولة

تداعيات توسيع الحرب

ووفق سيناريو البنك المركزي في الكيان المؤقت، فان التوسع في الحرب سيؤدي إلى ارتفاع العائد على السندات الحكومية إلى ١١/٣٪ لأجل ١٠ سنوات ارتفاعاً من ٤/٣٪ حالياً، في حين من المرجح تراجع التصنيف الائتماني بمعدل ٣ نقاط.
وخفضت وكالة موديز التصنيف الائتماني للكيان الصهيوني في فبراير/ شباط الماضي إلى «إيه ٢» مع نظرة مستقبلية سلبية، وتبعتها وكالة ستاندرد آند بورز في خفض التصنيف درجة واحدة من «إيه إيه-» إلى «إيه+»، وقالت: «لا تزال التوقعات سلبية».
يشار إلى أن ثمة تغيرات في المالية العامة للكيان ستحدث إذا أقدمت على توسيع الحرب إلى الجبهة الشمالية ضد حزب الله لبنان، وفق ما أشارت صحيفة غلوبس. وأشارت الصحيفة إلى أن وزارة المالية في الكيان طرحت اقتراحاً يشمل خفضاً شاملاً في نفقات الوزارات بموازنة العام المقبل بنسبة ٥٪، بما قيمته ٣/٥ مليار شيكل (٩٤٠/٢ مليون دولار)، لمواجهة النفقات العسكرية.
يعد هذا أحد الإجراءات العديدة التي اقترحتها إدارة الموازنات في الوزارة، والتي تهدف إلى خفض العجز المالي المتوقع للعام المقبل بنحو ٣/٨٪ من إجمالي الناتج المحلي. وأعد قسم الموازنات في وزارة المالية قائمة للتعديلات المحتملة بقيمة إجمالية تصل إلى ٥٠ مليار شيكل (١٣/٤٣ مليار دولار)، وفق ما نقلت الصحيفة عن مصدر بوزارة المالية لم تسمه.

إجراءات مطروحة

ومن بين المقترحات الأخرى المطروحة:
خفض رواتب كبار المدراء في القطاع العام.
تأجيل الدفعة التالية من زيادة الأجور في الخدمة المدنية.
تقليص المخصصات لأحزاب الائتلاف (الأحزاب المشكلة للحكومة)، بما بين ٢ و٤ مليارات شيكل (٥٣٤/٢ مليون دولار ومليار دولار).
إلغاء الوزارات غير الضرورية.
رفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى ١٩٪ (من المقرر رفعها من ١٧٪ حالياً إلى ١٨٪).
لكن المصادر رجحت أن تظل هذه الخطوة احتياطية في حال تطورت المواجهات في الشمال مع حزب الله إلى حرب شاملة، الأمر الذي يتطلب مصادر تمويل فورية.

عائدات النقد الأجنبي تشهد ارتفاعاً بـ٤ مليارات دولار

أعلن البنك المركزي الإيراني إن عائدات البلاد من النقد الأجنبي ارتفعت بمقدار ٤ مليارات دولار في الأشهر الثلاثة الماضية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.
وأفاد البنك المركزي إن عائدات إيران من النقد الأجنبي في أبريل ومايو ويونيو من عام ٢٠٢٣ كانت نحو ٢١/٥ مليار دولار ووصل هذا الرقم في نفس الفترة من العام الجاري ٢٠٢٤ إلى ٢٥/٥ مليار دولار، مما يدل على زيادة قدرها ٤ مليارات دولار.
كما تظهر تطورات التجارة الخارجية أن الميزان التجاري لإيران ارتفع في تلك الأشهر بنسبة ٥١/٣٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. يذكر أن حجم المعروض من العملة الأجنبية لمختلف القطاعات الاقتصادية بلغ أكثر من ١٥/٥ مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

بدء المفاوضات للإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في البحرين

بدأت المفاوضات بين نائب الشؤون الدولية في البنك المركزي ونائب مصرف البنك المركزي في البحرين من أجل تحرير الموارد المحجوبة لدى البنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية والبنوك الإيرانية الأخرى في البحرين وستستمر حتى يتم التوصل إلى النتيجة.
وعقب المفاوضات التي جرت على هامش الاجتماع السنوي الخمسين للبنك الإسلامي للتنمية في الرياض مع سلطات مصرف البحرين من أجل تحرير الموارد المحجوبة للبنك المركزي للجمهورية الإسلامية الإيرانية والبنوك الإيرانية الأخرى في البحرين، جرت بالأمس وقبل زيارة وزير خارجية البحرين إلى طهران، مفاوضات فعالة بين نائب مدير الشؤون الدولية في البنك المركزي الإيراني ونظيره البحريني.
وفي هذه المفاوضات، أكد الجانبان على تحرير موارد النقد الأجنبي الإيرانية في البحرين، وهو ما ينبغي أن يتم على أساس فني وعلى أساس الاحترام المتبادل.
كما قام الجانبان، في هذا اللقاء، باستعراض أسباب وعوامل المشكلة وتحديد المعوقات القائمة وتقديم الحلول لإزالة المعوقات القائمة، ونأمل أن تؤدي إلى النتائج قريباً وسيتم نشر الأخبار الجيدة.
واتفق الجانبان على أنه بعد المباحثات السياسية لوزير خارجية البحرين في طهران، ستستمر المحادثات المتخصصة بين البنكين المركزيين في البلدين. وتقرر أن تجرى هذه المحادثات في طهران أو المنامة خلال الأيام المقبلة وتستمر حتى التوصل إلى نتائج.
الجدير بالذكر أن السبيل لاتخاذ الإجراءات القانونية من قبل البنك المركزي الإيراني في المحاكم الدولية لا يزال متاحاً وفقاً لقرار مجلس الشورى الاسلامي (البرلمان) خلال الأشهر الماضية؛ لكن الأطراف يأملون في تحقيق النتيجة المرجوة بشكل أسرع من خلال المفاوضات وتقديم الحلول التقنية.

حجم الصادرات غير النفطية يسجل نمواً بنسبة ٤٠٪

أعلنت مصلحة الجمارك عن نمو بنسبة ٤٠٪ في حجم الصادرات غير النفطية الإيرانية خلال العام الماضي الإيراني مقارنة بما كانت عليه قبل ٤ سنوات.
وقالت الجمارك: إن حجم التجارة غير النفطية الإيرانية كان ٧ مليارات دولار قبل ٤ سنوات الذي بلغ ١١٦ مليار دولار خلال العام الماضي الإيراني ليسجل نمواً بنسبة ٥٧٪. وأضافت: إن قيمة الصادرات غير النفطية الإيرانية كانت ٣٥ مليار دولار قبل ٤ سنوات وبلغت ٤٩ مليار دولار خلال العام الماضي، مسجلة نمواً بنسبة ٤٠٪ مقارنة بما كانت عليه قبل ٤ سنوات.
وتابعت: بلغ حجم التجارة الخارجية لإيران مع الدول المجاورة أكثر من ٦١ مليار دولار في العام الماضي الإيراني ليسجل نمواً بنسبة ١٠٪.